# اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 30

20 —26 يوليو

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي


## 59,6 مليار درهم حجم التجارة الخارجية للدولة مايو الماضي بنمو يبلغ 14%
## أبوظبي ودبي والشارقة تستحوذ على 97.5% من التجارة الخارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية للدولة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري نحو 287,4 مليار درهم، مقابل 267,6 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، بنمو بلغ 7%، وبلغ حجم التجارة الخارجية خلال شهر مايو الماضي نحو 59,6 مليار درهم مقابل 52 مليار درهم في مايو 2009 بنمو 13.4%، بحسب البيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للجمارك. وبلغت الواردات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري 189,3 مليار درهم، مقابل 186,5 مليار درهم للفترة نفسها من عام 2009، بزيادة بلغت 1,5%، كما ارتفعت الصادرات خلال الفترة من يناير وحتي مايو من 2010 إلى 30,9 مليار درهم، مقابل 22,8 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، بنمو بلغت نسبته 35%. وأظهرت البيانات الإحصائية الصادرة الخاصة بحجم التجارة الخارجية للدولة خلال شهر مايو الماضي، ارتفاع نسبة النمو في صادرات الدولة غير النفطية إلى العالم الخارجي بنسبة 65% لتصل إلى 7,2 مليار درهم، مقابل 4,3 مليار درهم في مايو من العام الماضي. وبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للدولة من حيث الوزن خلال شهر مايو 2010 الماضي نحو 6,176 مليون طن، منها 3,893 مليون طن وزن الواردات، و1,496 مليون طن وزن الصادرات، و787 مليون طن وزن إعادة التصدير. وقالت الهيئة الاتحادية للجمارك "إن إمارات أبوظبي ودبي والشارقة استحوذت على 97,5% من إجمالي قيمة التجارة غير النفطية للدولة في مايو الماضي"، مشيرة إلى أن نصيب إمارة أبوظبي من إجمالي قيمة تلك التجارة بلغ ما قيمته 9.386 مليار درهم، ونصيب إمارة دبي 37,905 مليار درهم، والشارقة 3,498 مليار درهم. وأوضحت البيانات الإحصائية أن نصيب إمارة عجمان من التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال مايو الماضي بلغ 435 مليون درهم، فيما بلغ نصيب رأس الخيمة نحو 83 مليون درهم، والفجيرة 723 مليون درهم، وأم القيوين 44.7 مليون درهم. وذكرت البيانات الإحصائية أن المملكة العربية السعودية حافظت على مكانتها في صدارة ترتيب الشركاء التجاريين من دول مجلس التعاون الخليجي لدولة الإمارات في مايو الماضي، حيث بلغ إجمالي قيمة تجارة الإمارات مع السعودية 1.792 مليار درهم خلال تلك الفترة، بينما جاءت سلطنة عمان في المركز الثاني بنصيب 681 مليون درهم، ثم البحرين بنصيب 643 مليون درهم والكويت 608 ملايين درهم، وقطر 552 مليون درهم. وتابعت "احتلت السعودية كذلك صدارة ترتيب الدول العربية من حيث قيمة التجارة غير النفطية مع الإمارات في مايو الماضي تلتها العراق، والسودان، وسلطنة عمان، والكويت، وليبيا، والبحرين، ومصر، والأردن، وقطر، واليمن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، والصومال، وتونس، وموريتانيا، وجيبوتي، والجزائر، وفلسطين، وجزر القمر على التوالي".

كما بلغت قيمة تجارة الذهب والألماس خلال شهر مايو الماضي نحو 8,2 مليار درهم. واحتل الذهب المركز الأول في قائمة أفضل 10 سلع في تجارة الإمارات غير النفطية بقيمة 5.5 مليار درهم، فيما جاء الألماس في المركز الثاني بتلك القائمة بقيمة 3.7 مليار درهم من حجم تجارة الدولة لتلك السلعة خلال الفترة نفسها، بحسب بيانات الهيئة الاتحادية للجمارك. وفي المركز الثالث من قائمة أفضل 10 سلع في تجارة الدولة غير النفطية لشهر مايو الماضي جاءت السيارات بقيمة ملياري درهم، واحتلت الحلي والمجوهرات المركز الثالث بقيمة 1.8 مليار درهم، فيما بلغت قيمة تجارة الدولة من الهواتف وأجهزة الشبكات السلكية واللاسلكية بنحو 812 مليون درهم.

المصدر: **الاتحاد**


### الدولية

اليابان تطلب من الوزارات خفض الإنفاق 10%
صفحة 02 ◄

الصين تجري اختبارات تحمل للصناديق العقارية
صفحة 02 ◄

### الاقليمية

مشاريع الكهرباء بالسعودية تحتاج 526 مليار ريال خلال 10 سنوات
صفحة 03 ◄

السفن الأجنبية تلوّح بمقاطعة الموانئ السعودية
صفحة 03 ◄

### المحلية

الصناديق السيادية الإماراتية الأولى عالمياً في الاستثمارات
صفحة 04 ◄

76٪ من المستهلكين في الإمارات غيروا عاداتهم في الإنفاق
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي : السياسة المالية والنقدية
صفحة 05 ◄

## الاقتصاد البريطاني يحقق نموا بمعدل 1.1 في الربع الثاني

استطاع الاقتصاد البريطاني النمو أسرع بمرتين تقريبا مما كان متوقعاً في الربع الثاني من العام الجاري، وبحسب تقديرات المكتب الوطني البريطاني للإحصاءات بلغ معدل النمو 1.1 % في الربع الثاني من العام الحالي. ويعد هذا أسرع معدل للنمو الربع سنوي في بريطانيا منذ عام 2006.وجاء هذا بصفة أساسية نتيجة الانتعاش في قطاع الخدمات الذي حقق أفضل معدلات للنمو منذ ثلاث سنوات . يشار إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على نحو ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي في بريطانيا وبلغ معدل نموه في لأرباع الثاني هذا العام نحو 1.3 %.ساهم قطاع التعمير أيضا في هذا الانتعاش. كان القطاع الوحيد الذي سجل تراجعا في الربع الثاني هو النقل والاتصالات بنسبة 0.7 % ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أزمة السحب البركانية في أبريل الماضي. ويرى وزير الخزانة البريطاني أن هذه الأرقام تظهر أن خطة التقشف كانت صائبة. وقال إنه في ميزانية التقشف وضع خطة " لاستعادة الثقة في اقتصادنا من خلال معالجة العجز بداية من العام الحالي وإعادة التوازن في النمو بين القطاعين العام والخاص". وأوضح أن الأرقام تظهر ان القطاع الخاص ساهم بنحو 0.1 % في معدل النمو في الربع الثاني مما لا يدع مجالا للشك في ضرورة التحرك لخفض العجز في الميزانية. لكن سلفه العمالي قال إن هذه المعدلات لا تعزى إلى سياسيات الحكومة الحالية بل إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السابقة.

المصدر: **BBC Arabic**

## الصين أكبر مستهلك للطاقة

تفوقت الصين على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مستخدم للطاقة في العالم. وتوقعت صحيفة أن تجعل مكانة الصين الحالية منها أكثر نفوذا في أسواق الطاقة العالمية، سواء في تحديد الأسعار العالمية أو في كيفية استخدامها. وقد صعدت الصين إلى هذه المرتبة المتقدمة بسرعة كبيرة فاقت التوقعات لأن الولايات المتحدة سبقت الصين بمراحل كثيرة في استخدام الطاقة بصورة أكثر فاعلية. ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة ما زالت تستخدم الطاقة على أساس استخدام الفرد الواحد أكثر من الصين بكثير. وفي هذا السياق قال كبير الخبراء الاقتصاديين في منظمة الطاقة العالمية أن الولايات المتحدة استهلكت في عام 2009 أكثر من الصين بمرتين، في حين أصبحت الصين تستهلك الآن أكثر من الولايات المتحدة. وأضاف أن الولايات المتحدة تحسنت في مجال الفاعلية حيث تستخدم الطاقة بمعدل 2. 5% سنويا خلال تلك الفترة، فيما تمكنت الصين من تحقيق تحسن سنوي بنسبة 1. 7% .

المصدر: **فاينانشال تايمز**

## الصين تجري اختبارات تحمل للصناديق العقارية

أفادت صحيفة ايكونوميك أوبزرفر نقلا عن مصادر بالقطاع العقاري لم تكشف عن هويتها أن الهيئة المشرفة على قطاع البنوك في الصين تجري اختبارات تحمل على شركات الصناديق في البلاد لمعرفة إن كان بمقدورها مواجهة تباطؤ في القطاع العقاري. وقالت الصحيفة إن لجنة التنظيم المصرفي الصينية طلبت من شركات الصناديق تقديم معلومات عن تعرضها إلى القطاع العقاري بما في ذلك حجم الاستثمارات والضمانات وإجراءات إدارة المخاطر. وأجريت اختبارات التحمل لشركات الصناديق في وقت تشدد فيه الحكومة الإجراءات في القطاع العقاري بغية كبح تضخم جامح في أسعار العقارات. كما طلبت اللجنة من البنوك الصينية إجراء اختبارات مماثلة وإحكام السيطرة على الإقراض العقاري. وقالت الصحيفة أن نتائج اختبارات التحمل قد تسفر عن خفض تمويل المشاريع العقارية من جانب شركات الصناديق. وأضافت أنه في النصف الأول من العام الحالي أصدرت شركات الصناديق الصينية خططا للاستثمار العقاري بما قيمته الإجمالية 67.7 مليار يوان مقارنة مع 40 مليار يوان لعام 2009 بأكمله.

المصدر: **رويترز**

## اليابان تطلب من الوزارات خفض الإنفاق 10%

قالت صحيفة نيكي أن الحكومة اليابانية ستطلب من الوزارات خفض الإنفاق عشرة بالمائة في ميزانية السنة المالية القادمة وذلك من أجل إعادة توجيه الأموال لدعم الصناعات التي تملك فرصا للنمو. وقالت الصحيفة إن الطلب سيجيء ضمن الخطوط الإرشادية الكاملة للميزانية لكن الموافقة عليها قد تتأخر نظرا لاستمرار الانقسام بين كبار مسئولي الحكومة فيما يتعلق ببعض جوانب الخطوط الإرشادية. وستوفر تخفيضات الإنفاق نحو تريليوني ين. وبناء على الخطوط الإرشادية للميزانية تقدم الوزارات طلبات الإنفاق إلى الحكومة بنهاية أغسطس. وسيبت في مسودة ميزانية السنة المالية القادمة التي تبدأ في ابريل 2011 بنهاية العام الجاري. وتنوء اليابان تحت وطأة دين عام يعادل مثلي حجم اقتصادها البالغ خمسة تريليونات دولار وهي أكبر نسبة مديونية بين الدول المتقدمة. وتحذر وكالات التصنيف الائتماني من تخفيضات محتملة لتصنيف ديون اليابان مما قد يلحق الضرر بجهوده لكبح عجز الميزانية

المصدر: **رويترز**

## عدد البنوك المنهارة في الولايات المتحدة منذ بداية العام يتخطى المائة

استولت المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع على خمسة بنوك صغيرة ليصل إجمالي عدد البنوك المنهارة في الولايات المتحدة منذ بداية العام الحالي الي 101. ومن المتوقع ان يسجل الربع الثاني من هذا العام أكبر عدد من البنك المنهارة مع تعافي القطاع المصرفي ببطء من محافظ ضخمة مخصصة للقروض المشكوك في تحصيلها معظمها مرتبط بقطاع العقارات التجارية.

المصدر: **رويترز**

## البحرين تعتزم خصخصة طيران الخليج في أقرب فرصة

قال مسئول كبير بالحكومة البحرينية أن البحرين تعتزم خصخصة شركة طيران الخليج الحكومية في أقرب وقت ممكن بعد النتائج الايجابية لعملية إعادة هيكلتها. وأبلغ الشيخ محمد بن عيسى ال خليفة رئيس مجلس التنمية الاقتصادية البحريني صحيفة أنباء الخليج أن شركة الطيران التي تتكبد خسائر يمكنها العودة إلى الربحية خلال عام مما يمهد الطريق أمام خصخصتها. وأنشئت طيران الخليج لتكون شركة طيران إقليمية لكنها دخلت في سنوات من إعادة الهيكلة بعدما باع مساهمون هم سلطنة عمان وأبوظبي وقطر حصصهم لإنشاء شركات طيران وطنية. كان الشيخ محمد قد صرح انه قد يتم خصخصة الشركة في غضون عام. والبحرين منتج صغير للنفط لا يمكنها دعم قطاع عام ضخم ولذلك أطلقت برنامجا للخصخصة. وطيران الخليج واحدة من أكبر الشركات في البحرين من حيث عدد العاملين ويعارض كثير من ساسة المعارضة والمواطنين برنامج الخصخصة بسبب مخاوف من تسريح عاملين. وقال الشيخ محمد للصحيفة إن الحكومة لن تقبل بأن تكون عودة الشركة الى الربحية وبالتالي بيعها على حساب "العناصر البشرية البحرينية العاملة فيها".

المصدر: **رويترز**

## السفن الأجنبية تلوّح بمقاطعة الموانئ السعودية

هدد أصحاب السفن الأجنبية بسحب سفنهم وعدم عودتها إلى الموانئ السعودية وتحويلها إلى الموانئ الخليجية بسبب التأخير وبطء العمل في التفريغ وتكدس البضائع بشكل كبير في ميناء الملك "عبد العزيز" بالدمام. قالت صحيفة "الرياض" السعودية: "إن السفن التي ترد إلى الميناء الفترة الحالية تمكث ما بين ثلاثة أسابيع إلى شهر، ما جعل أصحاب البواخر السعودية والوكلاء ورجال الأعمال يناشدون وزير النقل ورئيس المؤسسة العامة للموانئ بالتدخل لحل هذه الأزمة". وأكد أصحاب البواخر والوكلاء أن شركات التفريغ تسببت بإرباك الحركة في الميناء من خلال بطء العمل وقلة العمالة، ما تسبب في تأخير البواخر في الميناء وتكدس البضائع، وأشاروا إلى أن عدد العمالة لا يتناسب مع حركة الميناء في ظل وجود موسم الحراك والذي يزيد مع دخول فترة الصيف ورمضان المبارك. ويشهد الميناء هذه الأيام حركة قدوم سفن بشكل كبير، ومن المتوقع أن تزداد خلال الأيام القادمة وهو ما سيشكل ازدحاماً أكبر، متوقعين في حالة استمرار الوضع الحالي أن يشهد الميناء انتظار سفن في غاطس الميناء وهو ما يشكل هاجساً في الأيام المقبلة. من جهته، شكل نائب مدير عام ميناء الملك "عبد العزيز" بالدمام "عبد الله الحمد" فريق عمل ومتابعة خلال الفترة الماضية إلى جانب عقد عدد من الاجتماعات مع شركات التفريغ ومدراء الوكالات وأصحاب السفن من أجل احتواء الأزمة والتوصل إلى الحلول التي ترضي الجميع وتسيير الأمور بالشكل المطلوب.

المصدر: **أريبيان بزنس**

## عجز الموازنة أقل من المتوقع ولكن لايزال في دائرة الخطر

توقعت الحكومة المصرية معدلا لعجز الموازنة بنسبة 8.4% من الناتج المحلى الإجمالى، إلا أن المؤشرات المبدئية لأداء الموازنة العامة كشفت عن تحقيق معدل للعجز بأقل من توقعات الحكومة ليبلغ 8.3% وهو ما اعتبره يوسف بطرس غالى، وزير المالية، أحد المؤشرات الايجابية على تجاوز الاقتصاد المصري لتداعيات الأزمة المالية العالمية، والذي تحقق بدعم من معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الضريبية. غير أن معدل العجز للعام الماضى، والمستهدف أيضا للعام المالي الحالي ـ يبلغ 7.9 % ـ بعيدان عن حد الـ3% الذي تستهدفه اقتصادات الاتحاد الأوروبي والذي دعا أيضا رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي إلى بلوغها مما يثير شكوكا حول مخاطر عجز الموازنة المصرى حتى وإن كان يتجه للانخفاض خاصة أن الاقتصاد المصرى لن يصل إلى معدلات عجز تتراوح بين 3% إلى 3.5% قبل عام 2013/2014، تبعا لبيانات المالية، فى ظل خطة تستهدف تخفيض العجز بنسبة 1% سنويا بدءا من العام المالي المقبل.

المصدر: **الشروق المصرية**

## مشاريع الكهرباء بالسعودية تحتاج 526 مليار ريال خلال 10 سنوات

قدّرت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في السعودية قيمة التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع الكهرباء ونقلها وتوزيعها خلال السنوات العشر المقبلة بنحو 526 مليار ريال، يستحوذ قطاع التوليد على ما نسبته 63.7% من تلك القيمة، وقطاع النقل على 23%، وقطاع التوزيع على 13.3%. وأشار التقرير السنوي للهيئة إلى أن هذه التقديرات جاءت وفق دراسة حساب التكاليف المقدرة للخدمة الكهربائية من عام 1430 حتى عام 1441هـ، التي وضعت على افتراض أنه بحلول عام 1441هـ سيكون الحِمل الأقصى 71.940 ميغاواط، وسيكون الاحتياطي 15%.

المصدر: **الأسواق.نت**

## الصناديق السيادية الإماراتية الأولى عالمياً في الاستثمارات

استحوذت استثمارات الصناديق السيادية في الإمارات على 34.9% من إجمالي الاستثمارات المباشرة التي أبرمتها صناديق الثروة السيادية العالمية خلال العام الماضي، والتي قدرت بنحو 22.9 مليار دولار، كان نصيب الصناديق الإماراتية منها 8 مليارات دولار، الأمر الذي وضعها في المرتبة الأولى عالمياً، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد. وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من تأثر أداء الصناديق السيادية خلال العام الماضي بتداعيات الأزمة المالية وتراجع قيمة أصولها من 4 تريليونات دولار في عام 2008، إلى ما يقدر بنحو 3.8 تريليون دولار في نهاية العام الماضي، فإن الصناديق الإماراتية واصلت الاستثمار في الفرص العديدة التي أفرزتها الأزمة، حيث قامت بإبرام ما بين 11 إلى 13 صفقة، من بين إجمالي عدد صفقات قامت بها الصناديق عالمياً في العام الماضي قدرت بنحو 39 صفقة، وهو ما يشكل 33.3% من إجمالي الصفقات. وأفاد التقرير بأن الصناديق الاستثمارية التي تتبع صناديق الثروة السيادية برزت في السنوات الأخيرة كمصادر نشطة للاستثمارات المباشرة، مثلها مثل صناديق الاستثمار في الملكيات الخاصة، لكن بمستويات أقل، موضحاً أن هذه الصناديق تأثرت بشكل واضح بالأزمة المالية العالمية وتراجع الاقتصاد العالمي في عامي 2008 و2009، خاصة على صعيد الخسائر الملموسة التي تكبدتها في قيمة الأصول، لا سيما في النصف الأول من العام الماضي. وأوضح التقرير أن الصناديق التي تستحوذ فيها استثمارات الأسهم والأصول البديلة على الحصة الأكبر هي التي كانت أكثر تضرراً مقارنة بنظيراتها التي ركزت استثماراتها على استثمارات الدخل الثابت والمنتجات السوقية، لافتاً إلى أن الصناديق السيادية تصنف ضمن الاستثمارات طويلة الأجل ولديها حاجة أقل للسيولة، الأمر الذي يجعل من معظم هذه الخسائر خسائر دفترية غير محققة، بالإضافة إلى أن تحسن أسواق المال العالمية خلال النصف الأول من 2009، أحدث نوعاً من التعافي في محفظة أصولها. وقال التقرير إنه نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع الاقتصاد العالمي، تراجعت القيمة السوقية لأصول الصناديق السيادية خلال عام 2009 بشكل طفيف لتصل إلى 3.8 تريليون دولار، مقارنة مع 4 تريليونات دولار في عام 2008، وفقاً لما نقلته الأونكتاد عن تقرير لمعهد الصناديق السيادية. وبلغت قيمة الاستثمارات المباشرة التي قامت بها الصناديق السيادية العالمية في 2009، وفقاً للتقرير نحو 22.9 مليار دولار، بنمو نسبته 15% عن عام 2008 التي كانت في حدود 20 مليار دولار.

المصدر: **الإتحاد**

## 107 آلاف سائح زاروا الشارقة في يونيو الماضي

قالت هيئة الإنماء التجاري والسياحي في إمارة الشارقة، إن حجم التدفق السياحي ارتفع خلال يونيو الماضي، ليصل إلى أكثر من 107 آلاف سائح، أقاموا في فنادق الإمارة بنمو يصل إلى 3٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأظهرت إحصاءات صادرة عن الهيئة، نمواً جيداً في القطاع السياحي للإمارة خلال يونيو من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغت النسبة الإجمالية لإشغال كل من الفنادق والشقق الفندقية في الإمارة 64٪، مقارنة بـ61٪ في الفترة نفسها من عام 2009. وبحسب التقرير، ارتفع إجمالي عدد النزلاء في يونيو من العام الجاري إلى 107.67 آلاف نزيل، مقابل 104.91 آلاف نزيل خلال الفترة نفسها من العام الماضي بزيادة تصل إلى 3٪.

المصدر: **الإمارات اليوم**

## 76٪ من المستهلكين في الإمارات غيروا عاداتهم في الإنفاق

أظهر تقرير حديث لـ «مؤشر نيلسن العالمي لثقة المستهلك»، انخفاضاً طفيفاً بواقع نقطتين لثقة المستهلك في الإمارات، من 103 نقاط في الربع الأول من عام 2010، إلى 101 نقطة في الربع الثاني منه، لتحافظ الإمارات على الرغم من ذلك، على موقعها في الربع الأول من العام الجاري، بين أكثر 10 دول تفاؤلاً. وقال التقرير إن 76٪ من المستهلكين في الدولة غيروا عاداتهم في الإنفاق لتوفير نفقاتهم المنزلية، على الرغم من أن 64٪ من المستهلكين المشمولين بالاستطلاع أفادوا بأن أوضاعهم المالية ستكون ممتازة أو جيدة خلال الشهور الـ 12 المقبلة. ويرصد مؤشر نيلسن العالمي ثقة المستهلكين، والمخاوف الرئيسة، ونوايا وعادات الإنفاق لدى نحو 27 ألف مستخدم للإنترنت في 48 دولة، على امتداد آسيا، والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط وأميركا الشمالية. وتشير مستويات المؤشر فوق وتحت خط أساس 100، إلى درجات التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. وقال العضو المنتدب لشركة نيلسن في الشرق الأوسط وباكستان، إن «الإمارات سجلت انخفاضاً طفيفاً لم يكن له أثر في موقعها بين أكثر 10 دول تفاؤلاً في هذا الربع»، مشيراً إلى أن المستهلكين في الإمارات يدركون أن مسيرة التعافي الاقتصادي الكامل قد تستغرق وقتاً أطول من المتوقع، وأنه يتعين عليهم مواصلة الإنفاق بحذر. وأوضح أن «المستهلكين في الإمارات يشعرون بارتياح متواصل حول أوضاعهم المالية، وتطلعاتهم لأعمالهم في هذا الربع، وسط قناعة واسعة بأن الأسوأ قد انتهى». ووفقاً للمؤشر، انخفض عدد المستهلكين الذين يرون أن الإمارات تشهد ركوداً اقتصادياً بمعدل ثلاث نقاط منذ الربع الأول، إذ يرى 42٪ من الذين شملهم الاستطلاع أن مرحلة الركود ستنتهي خلال الشهور الـ12 المقبلة. وصنف 17٪ من المستهلكين في الإمارات، الأمن الوظيفي كأحد المخاوف الرئيسة، إلا أن هذا العدد انخفض عن الربع السابق الذي وقف عند 20٪. ويرى 58٪ من المستهلكين أن تطلعاتهم حول العمل في الإمارات خلال الشهور الـ12 المقبلة ستكون ممتازة أو جيدة.

المصدر: **الإمارات اليوم**

# السياسة المالية والنقدية Fiscal policy and Monetary Policy

## أولاً: السياسة المالية Fiscal Policy

تلعب الحكومة دوراً مهماً و فعالاً في الاقتصاد. فمن جهة، يعتبر الإنفاق الحكومي (G) أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي): AD = C + I + G + X – M و بما أن الطلب الكلي لا بد و أن يتساوى مع العرض الكلي: AS = AD فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على مستوى العرض الكلي (الدخل و الناتج) في الاقتصاد ومن جانب آخر، تلعب الضرائب (والتي تقوم بتحديدها الحكومة) دوراً أساسياً في التأثير على مستوى الاستهلاك و الادخار في الاقتصاد (حيث تؤثر الضريبة على مستوى الدخل الشخصي المتاح). تقوم الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية و المتمثلة في الإنفاق الحكومة و الضرائب من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. 2- التوصل إلى مستوى التوظف الكامل Full Employment حيث تكون جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشك تام. 3- إعادة توزيع الدخل. 4- رفع مستوى النمو الاقتصادي.

*استخدام أدوات السياسة المالية لحل بعض المشكلات الاقتصادية:* لنفترض أن الاقتصاد في مرحلة التوازن، أي أن الطلب الكلي (AD) يساوي العرض الكلي (AS). و لنفترض أن مستوى التوظف الكامل يتحقق عند هذا المستوى من التوازن. لنفترض الآن أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو (AD>AS). عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فإن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج و من ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. أما في وضعنا الحالي، فإننا أصلا في وضع التوظف الكامل مما يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل و بالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع الطلب الكلي في هذه الحالة و عجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم (ماذا يسمى هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي؟).

*ولمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي:*

**مواجهة الفجوة التضخمية** (الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل) و بالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي = العرض الكلي. و من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية و هي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل (أو زيادة المستوى الضريبي) فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم انخفاض مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك، و كذلك انخفاض مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للادخار.

*س: لماذا يكون حجم الضريبة المطلوب فرضه لمعالجة الفجوة التضخمية أكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب تقليله لحل نفس المشكلة؟*

لنفترض الآن أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو (AD<AS). عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الإنتاج الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (فائض) ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر أقل -مثلاً- من أجل تقليل حجم الإنتاج و من ثم انخفاض حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي أي أن هناك مشكلة بطالة ستواجه الاقتصاد بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. (ماذا يسمى هذا النوع من البطالة الناجمة عن قصور الطلب الكلي عن مساواة العرض الكلي؟).

لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي:

**مواجهة الفجوة الانكماشية** (الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل) و بالتالي محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي = العرض الكلي. و من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية و هي الضرائب. فعند تقليل حجم ضريبة الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك، و كذلك ارتفاع مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروباً في الميل الحدي للادخار.

***س: لماذا يكون حجم الضريبة المطلوب تقليله لمعالجة الفجوة الانكماشية أكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب زيادته لحل نفس المشكلة؟ تستطيع الحكومة استخدام كل من الإنفاق الحكومي و الضريبة معاً في نفس الوقت لمواجهة الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية.***

**ثانياً: السياسة النقدية Monetary Policy**

و هي السياسة التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها (مثلما تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة المالية) وتستخدم السياسة النقدية بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية المتنوعة مثل التضخم، البطالة، الركود الاقتصادي و ما إلى ذلك. أدوات السياسة النقدية: عمليات السوق المفتوحة Open-Market Operations 2- سعر الخصم Discount Rate نسبة الاحتياطي القانوني Legal Reserve و بالتحديد، يتم استخدام أدوات السياسة النقدية لحل الفجوات التضخمية و الانكماشية.

**أولاً: الفجوة التضخمية:**

في الفجوة التضخمية، يكون الطلب الكلي أعلى من العرض الكلي أو (AD>AS). و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل (تثبيط) الطلب الكلي في الاقتصاد. و في هذه الحالة، يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية كما يلي:

1- **عمليات السوق المفتوحة**: يقوم البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بالدخول إلى السوق المالي إما بائعاً أو مشترياً للسندات الحكومية (الأوراق المالية الحكومية). فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية (بسعر فائدة مغري) فإن كمية النقد المتداول في الاقتصاد يتجه للانخفاض مما يعمل على تقليل القوة الشرائية لدى المستهلكين (الذين يقومون بشراء هذه السندات و تأجيل جزء من استهلاكهم في الفترة الحالية) و كذلك تقليل حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين (و الذين يقومون بتحويل مشاريعهم إلى شراء هذه السندات). إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي ( C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

2- **سعر الخصم**: بصورة عامة، فإن سعر الخصم عبارة عن سعر الفائدة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على ودائع و قروض البنوك التجارية لدى البنك المركزي. فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم، سيؤدي ذلك في نفس الوقت إلى رفع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية (هذه الودائع يملكها المستهلكون و الذين يقومون بإيداع و تقليل حجم استهلاكهم) مما يعمل على تقليل كمية النقد المتداول في الاقتصاد وبالتالي تقل القوة الشرائية لدى المستهلكين. من جانب آخر، فإن رفع سعر الخصم سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تقليل حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين (حيث أن كلفة الاقتراض ارتفعت الآن). إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي ( C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

3- **الاحتياطي القانوني**: و هي النسبة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على البنوك التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بموجب هذه النسبة بالاحتفاظ بمبلغ معين من الوديعة و لا يمكن إقراضها. فعندما يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى تقليل قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بحجم أكبر من الودائع و تقرض حجم أقل منها) و بالتالي ينخفض حجم النقد المتداول في الاقتصاد. إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي ( C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

**ثانياً: الفجوة الانكماشية:** في الفجوة الانكماشية، يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي أو (AD<AS). و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق زيادة حجم (تحفيز) الطلب الكلي في الاقتصاد. و في هذه الحالة، يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية التوسعية كما يلي:

1- **عمليات السوق المفتوحة**: فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من المستهلكين و المستثمرين فإن كمية النقد المتداول في الاقتصاد سترتفع مما يعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي و القوة الشرائية لدى المستهلكين وكذلك زيادة حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي ( C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

2- **سعر الخصم**: يقوم البنك المركزي بتقليل سعر الخصم مما يعمل على خفض سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية (هذه الودائع يملكها المستهلكون و الذين يقومون بسحب هذه الودائع و زيادة حجم استهلاكهم) مما يعمل على زيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي و زيادة القوة الشرائية لدى المستهلكين. من جانب آخر، فإن خفض سعر الخصم سيؤدي إلى خفض سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تشجيع المستثمرين على الاقتراض و من ثم زيادة حجم الإنفاق الاستثماري. إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي ( C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

3- **الاحتياطي القانوني**: فعندما يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بحجم أقل من الودائع و تقرض الحجم الأكبر منها) و بالتالي يرتفع حجم النقد المتداول في الاقتصاد. إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي ( C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.